نقد شرّاح الاقتراح واستدراكهم على السيوطي (ت ٩١١هـ)

الكلمات المفتاحية: نقد، شراح، استدراك

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

م.م. حافظ رشيد ظفير **أ٠د٠عثمان رحمن حميد الاركي**

المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديال/كلية التربية للعلوم الانسانية**

hafodh8@yahoo.com ***dr.othman1@yahoo.com***

الملخص

تناولنا في هذه الدراسة نقد شراح الاقتراح واستدراكهم على السيوطي، وذلك في أربعة شروح عُقدت على كتاب الاقتراح هي:

١. داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، لابن علان الصديقي (ت ١٠٥٧هـ).

٢. قِراح الاقتراح في أصول النحو، للفاضل الهندي (ت ١١٣٧هـ).

٣. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ).

٤. الاصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال (ت١٤٣٧هـ).

وقد قُسمت الدراسة على مبحثين الأول: نقد شراح الاقتراح للسيوطي، ووقفنا فيه على نقد أسلوب السيوطي في التعبير والنقل، ونقد آرائه وأقواله. وأما المبحث الثاني فكان في استدراكات الشراح على السيوطي، واكتفينا فيه ببعض الاستدراكات عند كل شارح.

واعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة المسائل، وعرضها على المصادر ليتسنى لنا الوقوف على حقيقة أحكام الشراح النقدية واستدراكاتهم على السيوطي.

وقد تنوعت المصادر بحسب حاجة البحث إليها وكان في مقدمتها المعجمات وكتب النحو وأصوله.

وخلص البحث إلى نتائج عدة منها:

- يُعد كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي من أهم الكتب التي صُنفت في علم أصول النحو، لذا قصدهُ العلماء بالشرح من دون غيره مما صُنف في هذا العلم.
- اتسم نقد الشراح واستدراكهم على السيوطي بالموضوعية بعيدًا عن التعصب لأي طائفة أو مذهب، لذا جاء معظم نقدهم واستدراكهم في محلّه.

المقدمة

الحمدُ لله ربِ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، المبعوثِ رحمةً للعالمين، سيدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبه أجمعين. أما بعد:

فيُعد كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي أفضل ما صُنف في علم أصول النحو؛ لذا قصده العلماء من المتأخرين والمحدثين بالشرح والتهذيب، فعقدوا عليه أربعة شروح هي:

١. داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح في النحو: لمحمد علي بن محمد علان البكري المعروف بابن علان (ت١٠٥٧هـ).
٢. قِراح الاقتراح في أصول النحو: لمحمد بن الحسن الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي (ت١١٣٧هـ).
٣. فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح: لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ).
٤. الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله: للدكتور محمود فجال (ت١٤٣٧هـ).

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع نقد الشرّاح واستدراكهم على السيوطي في هذه الشروح. وبعد الوقوف الدقيق على مسائل النقد والاستدراك عند كل شارح، تبيَّن أن معظم نقدهم للسيوطي كان يدور في أسلوبه في التعبير والنقل، ونقد آرائه وأقواله، وعلى ذلك مدار المبحث الأول. أما المبحث الثاني: فكان في استدراكات الشرّاح على السيوطي، وقد اكتفينا فيه ببعض الاستدراكات عند كل شارح. واعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة المسائل؛ للوقوف على حقيقتها. وتنوعت المصادر بحسب ما تقتضيه كل مسألة، وقد أشرنا إليها في إحالات البحث، وذكرنا تفاصيلها في قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: نقد الشرّاح للسيوطي:

شَهِد شرّاح الاقتراح للسيوطي بسعة علمه ومعرفته، فقد وصفه ابن علان بالمجتهد النحرير، وإمام العلوم الشرعية وعلمها، كما شهد له بكمال النباهة[١]، ووصفه الفاضل الهندي بـ((الشيخ الفاضل، والحبر الكامل، علاّمة عصره، وأعجوبة

دهره))[٢]،وأثنى ابن الطيب على السّيوطي فوصفه بكمال الثقة والأمانة، ولاسيما في عزو المنقولات[٣]، وأطلق محمود فجال على السيوطي لقب (بحر العربية)[٤]؛ لكثرة حفظه وسعة اطلاعه.

وعلى الرغم مما قاله الشّراح في السيوطي من المدح والثناء، إلا أنهم لم يكونوا مجرد شارحين لما أبداه من آراء وما نقله من أقوال في كتابه، فقد وقفوا وقفة جادة على كثير من مسائله، وميزوا منها الجيد من غيره.

وبعد الوقوف الدقيق على المسائل التي نقد من خلالها الشراح السيوطي تبينَ أنَّ معظمها تدور حول محورين، أولهما: نقد أسلوبه في التعبير والنقل، وثانيهما: نقد آرائه وأقواله، وعلى ذلك سيكون مدار هذا المبحث:

أولًا: نقد أسلوب السيوطي في التعبير والنقل:

لاشك أنَّ للسيوطي أسلوبا متميزًا في طريقة تعبيره ونقله عن الأعلام والمصادر، والذي يتصفح مؤلفاته يجد ذلك واضحًا جليًّا، ولا غرابة في ذلك فكثرة مؤلفاته وطول باعه في التصنيف منحه ملكة أسلوبية قلَّما نجدُ لها نظيرًا، فالذي يتصفح (الإتقان في علوم القرآن) و(المزهر في علوم اللّغة وأنواعها) تتبين له هذهِ الملكة الأسلوبية في التعبير والترتيب وتوظيف الأمثلة والأقوال.

يقول ابن الطيب واصفًا كتاب الإتقان للسيوطي: ((الإتقان هو كاسمه، ولو لم يكن للمصنف غيرهُ لكفى في جلالته، وسعةِ علومهِ، ومهارته وبراعته، وطول باعه في الفنون، وقد اشتمل هذا الكتاب على ثمانين نوعًا، جَمَع كل منها في بابه فأوعى))[٥]، وهذه شهادة طيبة تليق بهذا الكتاب وصاحبه.

وعلى الرغم مما ذُكر في مكانة السيوطي ومقدرته الأسلوبية، فإن شراح الاقتراح نقدوا أسلوبه في الكثير من المواضع، وكانوا مختلفين في النقد بين الإيجاب والسلب.

فقد نقد ابن علان أسلوب السيوطي في التعبير في كثير من المواضع[٦]، وكان معظم نقده إيجابيًا بيَّن من خلاله مقدرة السيوطي الأسلوبية، ومن ذلك:

قال السيوطي في مقدمته بعد التحميد والتشهد: ((وبعد فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع...))[٧].

قال ابن علان في قوله (عجيب الصنع): ((والصنع أبلغُ من العمل، لكونه يكون عن تروٍّ وتدبر، والعمل أعم، فلذا عبَّر به، وفيه إيماء إلى أنَّه رحمه الله مخض لبان علم العربية، حتى أخرج بحسن صنعته هذه الزبدة))[٨]، فيرى ابن علان أن اختيار السيوطي للفظة (الصنع) أبلغ من العمل، لما علل به، فهو تعبير مقصود منه لِما فيه من الإيماء الذي ذكره ابن علان.

وتابعه في ذلك ابن الطيب فانتقد تعبير السيوطي في هذا الموضع بما انتقده به ابن علان، فقال ابن الطيب: ((و (الصُنع) بالضم، والفتح وهو الأولى هنا، أبلغ من العمل؛ لكونه عن تروٍّ وتدبُّر، والعمل أعم، فلذا عبَّر به، وقال شيخُ شيوخنا العلامة قاضي القضاة الشهاب أحمد الخفاجي في (العناية)[٩]: الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقًا، فإن كان عن قصدٍ سُمي (عملًا)، ثم إنْ حصل بمزاولة وتكرير حتى رسخ وصار ملكه سُمي: صُنعًا وصنعة وصناعة، ولذا كان الصُّنع أبلغ؛ لاقتضائه الرسوخ))[١٠].

ومما يحسب لابن الطيب، في هذا الموضع هو ضبطه لـ(الصنع) بالضم والفتح، وكذلك ما جاء به من قول شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، ليميز به بين الفعل والعمل والصنع.

وذكر ابن الطيب بعدما فرغ من نقل كلام الخفاجي أنَّ أصل هذا الكلام والتفريق بين هذه المصطلحات هو للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) في كتابه المفردات في ألفاظ غريب القرآن[١١].

ووهم الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) في هذا الموضع فقال: ((صَنع الشيء عَمِلَه))[١٢] فجعل الصُنع والعمل من قبيل الترادف، وقد نقده ابن الطيب على ذلك، ووصف قوله بأنه ليس على ما ينبغي؛ لِما ذُكر من التفريق بينهما[١٣].

وأعقب ابن الطيب هذه المسألة بقوله: ((وفي تعبير المصنف به إيماء إلى أنه مخضَ لبان العلوم العربية بالإتقان، حتى أخرج هذه الزُّبدة))[١٤]، وفي قوله هذا ما لا يخفى من تأثره بشرح ابن علان والمجيء بأقواله من دون نسبته إليه، ويتبين أنَّ ابن الطيب كان يتابع ابن علان في أغلب المواضع التي نقد فيها أسلوب

السيوطي، وكانت أغلب عباراته النقدية متشابهة مع عبارات ابن علان من دون أن يشير إلى ذلك،وهذا مما يُؤخذ عليه.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن ابن الطيب لم يكتفِ بالمواضع التي وقف عليها ابن علان في نقد أسلوب السيوطي، وإنما تعدى ذلك ليتفرد بنقده في مواضع فاقت جميع الشراح[١٥]، وكانت تتنوع بين الإيجاب والسلب.

وانتقد الفاضل الهندي أسلوب السيوطي في التعبير في موضع واحدٍ فقط، وذلك عندما شرح السيوطي تعريفه لأصول النحو الذي أوردنا تعريفه في مدخل الفصل الثاني، فقال السيوطي في بعض ما جاء من شرحه: ((وقولي (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحًا، إلى غير ذلك))[١٦].

فقال الفاضل الهندي ناقدًا تعبير السيوطي: ((والمراد بكيفية الاستدلال على ما قاله السيوطي، هو الرجحان عند التعارض، كما إنه يُرَجح اللغة الحجازية على التميميّ، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف القبيحين على أثقلهما، وأنت خبير بأن هذا المعنى في هذا اللفظ بعيد، بل اللائق به أن يقول: والمراتب التي لتلك الأدلة، ولأنواعها))[١٧].

فيرى الفاضل أنَّ شرح السيوطي لقوله: (وكيفية الاستدلال بها) وما ذكره من الترجيح بعيدٌ، فبذلك يكون تعريف أصول النحو على ضوء ما ذكره الفاضل هو (علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، والمراتب التي لتلك الأدلة، ولأنواعها، وحال المستدل).

ونقد الفاضل للسيوطي في هذا الموضع له وجه، فإطلاق السيوطي بقوله (وكيفية الاستدلال بها) قد يوهم بمعاني أبعد من الاقتصار على الترجيح بين الأدلة، فقد يوحي بطريقة الاستدلال بها، أو طريقة إيراد تلك الأدلة أو توظيفها، لكن السيوطي عندما شرح هذه العبارة تبين أن مقصده منها الترجيح وتقديم دليل على آخر، وما ذكره الفاضل أجدر وأليق بما قصده السيوطي.

ونقد محمود فجال تعبير السيوطي في مواضع قليلة[١٨]، ومن ذلك: أورد السيوطي في باب الاحتجاج بالقراءات طرقًا متعددة لما روي عن عثمان بن عفانﷺ من قوله: ((أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا))[١٩]، وهذه الرواية من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر (ت ١١٨ هـ)، وقد رجّحها السيوطي، واكتفى بذكرها في الاقتراح، ثم قال: ((كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب الإتقان))[٢٠].

فنقده محمود فجال بقوله: (((طريق) يُذكر ويُؤنث، والصواب أن يقول (أخرى)، لأنه قال أوردتها، و(آخر) في جميع نسخ الاقتراح))[٢١].

والحق أنَّ عبارة السيوطي مضطربة، ومحمود فجال أصاب في نظره الدقيق في هذا الموضع الذي غاب عن الدكتور حمدي عبد الفتاح، ولكن على ما ذكره محمود فجال تكون العبارة: ((كما ورد من طريق أخرى أوردتها...)) ويلزم في هذا أن يقال: ((كما وردت من طريق أخرى..)) إذا قُصد تأنيث (طريق)، ويجوز أَنْ يقال: ((كما ورد من طريق آخر أوردته في كتاب الإتقان)) وهذا ليس فيه تكلف.

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة التي بينت نقد الشراح لأسلوب السيوطي في التعبير. أما القسم الآخر من نقد الشراح ويتعلق بأسلوب السيوطي في نقل النصوص التي أوردها في متن الاقتراح، فقد وقف الشراح وقفة الناظر المدقق في النصوص التي نقلها السيوطي من كتب العلماء، فأبدوا نقدهم في مواضع اختلفت بين شارح وآخر من حيث القلة والكثرة، وكان ترتيبهم في ذلك قريبًا من ترتيب نقدهم أسلوب السيوطي في التعبير، فقد فاقهم ابن الطيب في ذلك، يليه محمود فجال، ثم ابن علان، وأما الفاضل الهندي، فلم نجد له شيئًا يُذكر في هذا النوع من النقد.

ونحن حين نتحدث عن نقد الشراح لأسلوب السيوطي في النقل لا نعني بذلك أنهم شككوا في أمانته في النقل أو نسبة الآراء لنفسه، لكن نعني بذلك ما تصرف به السيوطي من نصوص العلماء بتقديم أو تأخير أو اختصار أخلَّ بمعنى النص في بعض المواضع.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن علان وابن الطيب قد شهدا للسيوطي بكمال الأمانة وذلك عندما قال السيوطي بعدما نقل تعريف أصول النحو وفائدته عن أبي البركات: ((هذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه))[٢٢]، قال ابن علان: ((وهذا من المصنف إرشاد لطريق النقل عن المؤلفات؛ لِما فيه من كمال الأمانة والتبليغ، والخروج من العهدة والله أعلم))[٢٣].

وقال ابن الطيب متأثرًا بقول ابن علان: ((وقوله (هذا) أي المنقول عن ابن الأنباري، وجاء به بحروفه؛ لكمال الثقة والأمانة والتبليغ والخروج عن العهدة، فإن الاختصار والنقل بالمعنى كثيرًا ما يُحيلُّ بالمنقول، ويُحير المعقول، وفي كلامه من الجزالة وقوة العارضة ما يشهدُ له بالتقدم والإمامة في الفن كما هو ظاهر والله أعلم))[٢٤]. فنلاحظ أنَّ ابن الطيب متأثّر بعبارة ابن علان، إلا أنه زاد عليها كما هو واضح، ومن دون إشارة تُذكر.

وشهِد ابن الطيب بأمانة السيوطي فقال: ((وعادة المصنِّف في جميع كتبه العزو لأَنَّ اعتنائه إنما هو بالمنقولات، ولأن بركة العلم كما قيل عزوه))[٢٥].

ولنا أن نقول فهلا عزا ابن الطيب ما نقله من شرح ابن علان، وما أفاد به منه.

وسنعرض بعض الأمثلة التي نقد من خلالها الشراح أسلوب السيوطي في النقل، فقد انتقد ابن علان أسلوب السيوطي في النقل في مواضع قليلة[٢٦]، ومن ذلك:

ذكر السيوطي ما يُعرف بالمرسل والمجهول في نقل الآحاد عن أبي البركات[٢٧] فقال: ((وأما المرسل، وهو الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد، والمجهول، وهو الذي لم يُعرف ناقله نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري، حدثني رجل عن ابن الأعرابي، فلا يقبلان؛لأنَّ العدالة شرط في قبول النقل، وانقطاع السند، والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من يُذكر اسمه، أو ذُكر ولم يُعرف كمْ تُعرف عدالته، فلا يقبل نقله، وقيل: يقبلان؛ لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لُقبل، ولم يُتهم في إسناده، فكذلك في إرساله، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله، لتطرقت إلى إسناده، وكذلك النقل عن المجهول صدر عمن لا يُتهم في نقله لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن

المعروف، وهذا ليس بصحيح))[٢٨]، فجاء ابن علان بقول أبي البركات الأنباري في رد من قال بقبول المرسل وحجته، فقال: ((قال في اللمع[٢٩]: ويجاب بأنه اعتبار فاسد؛ لأن المسند قد صرَّح فيه باسم الناقل، فأمكن الوقوف على حقيقته، بخلاف المرسل، فلا يلزم من قبول المسند قبول المرسل)) [٣٠].

وأورد ابن علان الجواب عن قبول النقل عن المجهول بقوله: ((قال في اللّمع[٣١]: وهذا ليس بصحيح؛ لأن النقل عن المجهول لم يُصرح فيه باسم، فلم يمكن الوقوف على حقيقة حاله، بخلاف ما إذا صرّح باسمه، فبان أنه لا يلزم من قبول المعروف قبول المجهول))[٣٢].

وقال ابن علان ناقدًا نقل السيوطي في هذا الموضع: ((وكان على المصنف حيث نقل دليل مصححي قبول المرسل والمجهول ذِكر الجواب لكل من الدليلين، كما في المزهر، وهو ما ذكرنا عن اللمع، إلا أنه رمز له بقوله: وهذا القياس فيها ليس بصحيح))[٣٣].

وابن علان مصيب فيما نقده من نقل السيوطي؛ لأنه لم يذكر ما ذكره أبو البركات في سبب عدم قبول المرسل والمجهول، والرد على من قال بقبولها واكتفاء السيوطي بالرمز إلى عدم جواز قبول المرسل والمجهول غير كافٍ ويجب بيان الحجة في ذلك كما فعل في المزهر عندما جاء بكلام أبي البركات كاملًا[٣٤].

ووقف ابن الطيب على هذه المسألة، وجاء بما جاء به ابن علان من كلام الأنباري فقال: ((وكان على المصنف أن يذكر الجوابين، كما فعل في المزهر، والإعراض عنهما في غاية البعد عن الصواب، لا يقال: لعلة رمز إليهما بقوله: (فهذا ليس بصحيح)؛ لأنَّا نقول: الإشارة مبهمة تحتمل المراد وضده، ولا يعرف أنها نصٌّ في الجوابين إلا مَن أحاط بهما علمًا، فيكون ذلك كاللغز، وهو منافٍ للمصنفات الموضوعة والله أعلم))[٣٥].

وكلام ابن الطيب هو كلام ابن علان عينه، ولكنه زاد عليه نقدًا فوصف تصرف السيوطي في نص أبي البركات،أنه في غاية البعد عن الصواب، كما وصفه بالإبهام وأنه أشبه باللغز، وهو منافٍ لما جاء في المصنفات التي قصدها البيان والإيضاح.

وكان ينبغي على ابن الطيب، وإن كان مصيبًا في وصفه أن يشير إلى ما أخذه من شرح ابن علان ويعقبه بما زاد عليه، ولكنه لم يفعل ذلك، وهذا مما يؤخذ عليه؛ لأن بركة العلم في عزوه كما قيل..

ولكون ابن الطيب قد فاق شراح الاقتراح في نقد أسلوب السيوطي في النقل نجده قد انفرد بهذا النوع من النقد في مواضع كثيرة[٣٦]، منها:

قال السيوطي وهو ينقل من الخصائص في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر) [٣٧]: ((... قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنَّا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا، وإذا كان قد رُوي أَنَّهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سمع رجلًا يلحن فقال: ((أرشدوا أخاكم فقد ضل))، وسمع (عُمر) رجلًا يلحن، وكذلك (عليٌّ) حتى حمله ذلك على وضع النحو))[٣٨].

فقال ابن الطيب ناقدًا نقل السيوطي: ((قوله: ((وسَمع عمر رجلًا يلحن)) هذه العبارة غير موجودة في الخصائص، بل نصه متصلًا بما سبق: ورووا أيضًا أن أحد وَلّاهَ عُمر – رضي الله عنه – كتب إليه كتابًا لحن فيه، فكتب عمر إليه: أن قَنع كاتبك سوطًا، وهذا لا إلمام له بما في الأصل، ولا يضرب من المجاز، ولا يقال: إنه إشارة لواقعة أُخرى؛ لأن المصنف بصدد كلام (ابن جني) في الخصائص مختصرًا، بدليل سوابقه ولواحقه، فلا يحمل على غير ذلك، وإن كان (عُمر) – رضي الله عنه – سمع رجلًا يلحن كما في (الأدب المفرد) للبخاري، وهو يرامي صاحبه، فقال (عمر) للاحن: ((سوء اللحن أشد من سوء الرمي)) لكن حَمله عليه من البعد بمكان، بل تَعذُّرُ إرادته هو الذي يدخل في حيز الإمكان، والله أعلم))[٣٩].

وقد أصاب ابن الطيب في نقد ما نقله السيوطي؛ إذ إنَّ قول السيوطي ((وسَمع (عُمر) رجلًا يلحن)) غير موجود في الخصائص، بل جاء فيه ما ذكره ابن الطيب[٤٠]،

وتابع محمود فجال ابن الطيب فيما ذهب إليه، فوصف عبارة السيوطي التي نقلها عن الخصائص بأنها مبتورة، ثم أورد عبارة ابن جني تامة كما فعل ابن الطيب[٤١].

ومما تجدر الإشارة إليه وفي سياق نص السيوطي الذي نقله من الخصائص، أن في هذا النص قطعًا آخر واختصارًا انتابه الغموض، ولم يتنبه إليه شراح الاقتراح وهو ما نقله السيوطي في قوله ((لأنَّا لانكاد نرى بدويًا فصيحًا)) ففي الخصائص بعد هذه العبارة: ((وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُض منه))[٤٢] وبعده كلام طويل أورده ابن جني بيَّن فيه ما خالف به كلام البدوي القياس، وجاء بما يخالف المشهور[٤٣]. حتى جاء بما تصرف السيوطي به ((وإذا كان قد روي...)) فخلاصة ما أراده ابن جني في هذا الباب أن ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر ليس على الإطلاق؛ لأن البدوي قد يلحن كما أورد في تلك الروايات وذلك في عصر الفصاحة فما الحال في وقتنا هذا، وقد يبقى الحضري على فصاحته، ولم يعرض للغته شيءٌ من الفساد، فيجب الأخذ عنه، لذلك قال ابن جني: ((فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لُغته، وتشيع فصاحته))[٤٤].

يتضح مما تقدم أنَّ الشراح أتوا على نص السيوطي بالتمعن والتعقب والفهم فوقفوا على ما جاء فيه ومن ثم تعقبوا ما نقله عن غيره، وأظهروا مواطن الضعف التي ظهرت عند السيوطي والتي من خلالها غاب مفهوم النص الأساسي الذي نقل عنه السيوطي. ثم إنَّ ما عالجوه من زلل وخلل يعد من فهم هؤلاء الشراح للنص وتعلقهم بأسراره ودقائقه.

ب. نقد آراء السيوطي وأقواله:

نقد ابن علان آراء السيوطي وأقواله في مواضع قليلة[٤٥]، ومن ذلك:

قال السيوطي نقلًا عن ابن جني[٤٦]: ((فإذن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمةً علل المتفقهين، إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان: واجب لابد منه؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين.

والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء))[٤٧].

ومثَّل ابن جني للأول بقلب الألف واوًا للضمة قبلها، وقلب الألف ياءً للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن وغيرها من الأمثلة،ومثَّل للثاني الذي ينطق به على

مشقة بقلب الواو ياء بعد الكسرة؛ فيمكن أن يقال في (عصافير) (عصافور) ولكن يكره ذلك[٤٨].

وأعقب السيوطي ما نقله عن ابن جني بقوله: ((قلتُ: ومن الأول: تقدير الحركات في المقصور، ومن الثاني تقدير الضّمة والكسرة في المنقوص)) [٤٩].

قال ابن علان ناقدًا قول السيوطي:((وظاهر عبارة المصنف تقدير الحركات الثلاث في غير المنصرف، كـ(موسى)، والمختار أنَّ المقدَّر فيه حركات الضمة رفعًا والفتحة في باقي أحواله))[٥٠].

فلاشك أنّ ابن علان مصيبٌ في نقده، فإنَّ الممنوع من الصرف لا تظهر عليه الكسرة ولا تُقدر، وكلام السيوطي مطلقه يُوهم بتقدير الحركات الثلاث في المقصور على أي حال، والحق أنه مقتصرٌ على المقصور المنصرف، وقد شرحه ابن علان ومثَّل له بـ(الفتى)، وإنها مع بقائها ألفًا لا تقبل الحركة أصلًا، وجاء ابن علان في هذا الموضع بشعر لطيف، وهو قول بعض الأدباء مخاطبًا (البهاء بن النحاس) متشوقًا إليه:

سَلِّمْ على المَوْلى البهاءِ وصِفْ ... لهُ شَوقِي إليهِ وأَنَّني مَمْلُوكُهُ

أبَدًا يُحرِّكُنِي إليه تشُوْقي ... جِسمي بِهِ مشطُورُهُ مَنْهوكُهُ

لَكنْ نَحِلْتُ لِبُعدِه فكأنَّني ... ألفٌ وليس يُمكن تحريكُهُ

وأورد أشعارًا أُخرى لطيفة في هذا المعنى[٥١].

وشرح ابن الطيب قول السيوطي بما شرحه ابن علان، لكنه لم ينتقده في هذا الموضع، وكان له الفضل في نسبة الأبيات التي أوردها ابن علان فقال: ((وقد تظرَّف (ابن الرعاد)[٥٢] حيث قال يخاطب ابن النحاس ويتشوق إليه))[٥٣]، وأورد الأبيات التي ذكرها ابن علان.

ومثَّل ابن علان لقول السّيوطي في الثاني ((تقدير الضمة والكسرة في المنقوص)) بـ(القاضي) فأنه يجوز ظهورها فيه، إلا أن فيه ثقلًا[٥٤].

واتفق معه ابن الطيب، وزاد عليه وورود ذلك في الضرورة[٥٥]، ولم يستدل على كلامه، واستدل محمود فجال على مجيء ذلك للضرورة بشواهد عدة[٥٦]،منها: قول ابن قيس الرقيات[٥٧]:

لا باركَ اللهُ في الغوانِي ... هَلْ يُصبْحنَ إلا لُهنَّ مُطَّلَبُ

فظهرت الكسرة على الياء في (الغواني) للضرورة[٥٨]، وهو ثقيل.

ونقد الفاضل الهندي أقوال السيوطي في موضع واحدٍ في كتابه، وذلك عندما شرح السيوطي تعريف أصول النحو بقوله: ((فقولي (علم) أي صناعة، فلا يَرِدُ ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه من كونه يَلْزمُ عليه فقدهُ إذا فُقِد العالم به، لأنه صناعة مدوَّنة مُقررةٌ وُجدَ العالم به أم لا))[٥٩]. قال الفاضل: ((وأقول: الاعتراض والجواب كلاهما فاسدٌ، أما الأول: فلأن فقدانه بفقدان العالم به مُسلَّم ولا ضير، بَل الأمر كذلك في الحقيقة، وإنما الذي يبقى من الدهور والأيام، نقوشُ الألفاظ التي بالنظر إليها يمكن التوصل إلى تحصيل ذلك العلم.

وأما الثاني: فلأنه مَعْنيٌّ لبقاء الصناعة مع عدم العالم، فإن الصناعة على ما صرَّح به رئيس أهل الصناعات في كتاب (الشفاء)[٦٠]ملكة نفسية يقتدرُ بها على استعمال موضوعات ما، نحو غرض من الأغراض، على سبيل الإرادة، صادرًا عن بصيرة، بحسب الممكن منها، وأما في أصل اللغة، فهي الحِرفة وعلى كل تقدير، فليست بجوهر، يقوم بِذاته، ولا يَصلحُ القرطاس والقلم لأن يكون محلها، بل إنما محلها الأذهان والتدوين إنما هو لنفوس الألفاظ، وإضافته إلى الألفاظ والمعاني وإلى العلوم مجازات))[٦١]، فوصف الفاضل اعتراض السيوطي وجوابه بأن كليهما فاسد، وهو يعني بالاعتراض قول السيوطي: ((فلا يردُ ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه....))، والجواب ما ذكره السيوطي من قوله: ((لأنه صناعة مُدونة مقرورة وجد العالم به أم لا)).

ولابد هنا أن نقف على مقصد السيوطي في هذا القول، وهو ما تطرَّق إلى شرحه ابن علان فقال في قول السيوطي: ((أي: صناعة: بكسر الصاد المهملة، وتخفيف النون: العلم الحاصل بالتمرن، أي إنه قواعد مقررة، وأدلة محررة، وجد العالم به أم فقد (فلا يرد): لتفسير العلم بذلك، (ما أورده على التعبير به في حد أصول الفقه)معرفة دلائل الفقه، (من) بيان لما أورد (كونه يلزم عليه)على التعبير به مرادًا به المعرفة والإدراك، (فقده): أي (إذا فُقد العالِم به) أي: لفقد الماهية بفقد جزء من أجزائها، (وليس): الأمر (كذلك؛ لأنه صناعة مدونة) في كتبه... (وجد العالم بها) بإدراكه أم لا، ويجاب عنه بأن اسم كل علم يُطلق تارة بإزاء المعلومات

المخصوصة كقولنا: زيدٌ يعلم النحو، أي قواعده المُعينة، وتارة بإزاء إدراكها، ولاختلاف ذينك اختلف تعريف أصول الفقه، أهو أدلة الفقه الإجمالية، أم معرفتها كما في أول جمع الجوامع[٦٢]، وكلا التعريفين صواب، لما ذكرنا، فقول التاج السبكي في منع الموانع[٦٣] أن الأول هو الصواب؛ لأنه أقرب لمدلول اللُّغة: منتقد، لأن كلًا منهما صواب))[٦٤].

وتعريف أصول الفقه عند التاج السبكي (ت٧٧١هـ) هو: ((دلائل الفقه الإجمالية، وقيل معرفتها أو الأصولي العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها))[٦٥] هذا ما ذكره في جمع الجوامع في أصول الفقه.

ورجح السبكي القول الأول في منع الموانع فقال: ((إنَّ الأدلة الكلية لها حقائق في أنفسها من حيث دلالتها، ومن حيث تعلق العلم بها، وقد اضطرب رأي المتأخرين في أن موضوع أصول الفقه هو تلك الحقائق في أنفسها أو العلم بها، كلام الإمام الرازي وغيره يقتضي الأول وهو الصواب عندي، لأن أهل العرف يسمون العلم أصولا، وتقول هذا كتابُ أصول، ولأن الأصول في اللغة الأدلة فجعله اصطلاحًا نفس الأدلة أقرب إلى المدلول لغة))[٦٦].

مما تقدم يتبين أنَّ مقصد السيوطي هو أن أصول الفقه لا يطلق عليها صناعة، كما تطلق على علم أصول النحو، لأن الأول يقتضي العالم به، والثاني لا يقتضيه لأنه صناعة مدونة وجد العالم به أم لا.

ومقصد الفاضل في نقده تساوي أصول النحو مع أصول الفقه في أن فقدان العالم بهما يعني فقدانهما، ويمكن بالنظر إلى نقوش الألفاظ التوصل إلى تحصيل ذلك العلم، وإن كانت هذه الضالة المدونة ليست بجوهر يقوم بذاته؛ لأَنَّ محل كل علم الأذهان.

ويلحظ مما سبق أنَّ نص الفاضل انتابه الغموض لكثرة اختصاره، وعدم الوقوف على معنى نص السيوطي كما فعل ابن علان، وابن الطيب اللذان عرفا (الصناعة) بأنها: ((العلم الحاصل بالتمرن)) [٦٧].

يقول الدكتور تمام حسان في الصناعة بعد أن أورد تعريفها ((وهو يوحي باكتساب آلية معينة تؤدي إلى استقلال النتائج عن الخضوع للإرادة الفردية، بحيث

يرتبط الوصول إليها بطبيعة المقدمات... ويقابل (الصناعة) في الفكر العربي ما يسمونه (المعرفة) ويفهم من المقابلة بينها وبين الصناعة أن (المعرفة) علم يحصل بمجرد التحصيل دون اشتراط (التمرن) ويتضح الفرق بينهما إذا افترقنا بين تقطيع أبيات القصيدة، ومعرفة معاني هذه الأبيات فالأول صناعة؛ لأنه ينبني على قواعد لابد من التمرن على تطبيقها، على حين يكفي لمعرفة معاني الأبيات أن تصل إليها فرادا، ونتذكر ما تعلمناه، ذلك دون أن يخضع الأمر للقواعد أي أن (العروض) صناعة، و(المعجم) معرفة))[٦٨].

وانتقد ابن الطيب آراء السيوطي في مواضع كثيرة[٦٩]، ومن ذلك قال السيوطي في علة المجاورة: ((وضم لام (لله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال))[٧٠]، قال ابن الطيب: ((قوله: ((لمجاورتها الدال)) صريحٌ في أن ضم اللام للمجاورة، والمعروف الذي عليه جمهور أهل العربية أن هذا من قبيل الإتباع لا الجوار، وإن الإتباع إما لحركة قبله كاللام هنا، أو بعده كما في قراءة ((الحمدِ لِلّه)) بكسر الدال إتباعًا للام (لله)...))[٧١].

الملاحظ من نص ابن الطيب أنه خالف السيوطي فيما ذكره من علة ضم لام (لله) فالسيوطي ذكر أن ضمها لمجاورة الدال، وابن الطيب يرى أنه من قبيل الإتباع لا المجاورة، وقد سبقه إلى ذلك ابن علان لكنه لم يخالف السيوطي، وإنما ذكر أنه عند غيره على الإتباع لا الجوار، ولم يرجح بينهما ولم يصف قول القائل بالإتباع بأنه المعروف الذي عليه جمهور أهل العربية[٧٢]. ولعل ابن الطيب لم يُصبْ في نقده للسيوطي في هذا الموضع، لأن السيوطي في قوله (لمجاورتها) بيان للعلة، أما (الإتباع) فهو الحكم، وهذا ما أوضحه محمود فجال، ثم قال: ((فلا غبار على كلام السيوطي))[٧٣]، فعلة ضم اللام لأنها جاورت الدال المضمومة، وأما حكمها فهو الضم إتباعًا لضم الدال.

والمقصود بالإتباع هو: ((أَنْ تتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو رويّها إشباعًا وتأكيدًا))[٧٤]، كقولهم: ((حسن بسن) فهما على وزن واحد، ورويّهما نون مقيدة[٧٥].

والإتباع من سنن العرب في كلامها[٧٦]، ((وهو ظاهرة صوتية توجبها دواعي المماثلة التي تؤدي إلى التقريب الصوتي، والانسجام بين الحركات المتباينة في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، ويقع فيها تأثير إحدى الحركات المجاورة لها؛ طلبًا للخفة، ونزوعًا إلى تقليل الجهد المبذول في النطق، وهروبًا من انتقال اللسان من ضم إلى كسر أو فتح، وهو من خصائص البيئة البدوية كتميم وأسد؛ إذ مال سكانها إلى تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التثاقل، والانسجام الصوتي ليعمل اللسان في الحرفين عملًا واحدًا))[٧٧].

ووصف ابن جني الإتباع في ((الحمدُ لُله)) بضم اللام إتباعًا، و ((الحمدِ لِله))، بكسرها إتباعًا، بأنه من الشاذ استعمالًا وقياسًا، إلا أنه قدم إتباع ضم اللام لضم الدال على إتباع الكسر في اللام للكسر في الدال، وذلك لسببين: الأول: إنه إذا كان إتباعًا فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعًا للأول، وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال، والآخر: أنَّ ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب وكسرة اللام في (لِله) بناء وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت ((الحمدِ لِله)) جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى[٧٨].

فما ذكره ابن جني من الإتباع من الحكم، وأما المجاورة التي ذكرها السيوطي فهي لبيان علة الحكم.

ونقد محمود فجال أقوال السيوطي وآراءه في مواضع كثيرة أيضًا[٧٩]، لكنه أقل من نقد ابن الطيب، ومن أمثلة ذلك:

قال السيوطي في المسألة الأولى من المقدمات: ((وقال ابن الأنباري في أصوله[٨٠]: أدلة النحو ثلاثة: (نقل) و(قياس) و(استصحاب حال) فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يَرَ الاحتجاج به في العربية))[٨١].

ونقد محمود فجال هذا القول ووصفه بأنه يُعارض بقول أبي البركات الأنباري: ((وقد تلقت الأمة منه – أي: من سيدنا علي (رضي الله عنه) – ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر، مع اشتهاره وإظهاره، فكان إجماعًا والإجماع لا حجة قاطعة))[٨٢].

وقد سبق محمود فجال في الرد على السيوطي بقوله هذا الدكتور أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيقه كتاب الاقتراح إذ قال: ((ونستطيع أن نرد على الإمام السيوطي بأن ابن الأنباري يرى أن الإجماع دليل من أدلة العربية))[٨٣]، وذكر ما جاء من قول أبي البركات في لمع الأدلة والذي جاء به محمود فجال، ثم قال: ((فالإجماع حجة في رأي الأنباري على عكس ما قال السيوطي))[٨٤].

ولنا أن نرد على ما جاء به الدكتور أحمد محمد قاسم والدكتور محمود فجال بأن احتجاجهم بهذا النص الواحد لأبي البركات الأنباري غير كافٍ في الرد على السيوطي أو مخالفته، فنص الأنباري جاء في سياق أن إنكار القياس يعني إنكار النحو، ولا يمكن إنكار الثاني؛ لثبوته: بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، وقدم ابو البركات لذلك الأدلة الكثير على أهمية النحو والعربية بشكل عام، ثم ذكر أنَّ أول من وضع قواعد أصوله ونبه على فروعه ذلك الحبر العظيم الإمام علي (رضي الله عنه)، ثم جاء بالنص الذي ذكره محمود فجال، من تلقي هذا العلم عن الإمام علي (رضي الله عنه) بالإجماع، وأما قوله ((والإجماع حجة قاطعة)) لعله أراد بها أنها قاطعة بصحة ما تلقوه عن سيدنا علي (رضي الله عنه)، والحق أنَّ أبا البركات الأنباري اعتدَّ بالإجماع في مواضع كثيرة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ومن ذلك قوله: ((وأما ما رواه عن رؤبة من قوله (خيرٍ) فلا خلافَ أَنَّهُ من الشاذ النادر الذي لا يُعرج عليه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب؟ أن يقال: زيدٍ، على تقدير (إلى زيدٍ) وفي امتناع ذلك بالإجماع دليلٌ على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه))[٨٥]، فاحتج بالإجماع.

وقوله في مسألة أُخرى: ((أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة))[٨٦]، وقوله: ((ولهذا جاز بالإجماع (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) إذا جعلت زيدًا فاعلًا وغلامه مفعولًا، وإن كان متقدمًا عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير))[٨٧] وهناك مسائل كثيرة في الإنصاف احتج لها ابو البركات الأنباري بالإجماع[٨٨].

وعلى الرغم ممّا قدمنا من أدلة تثبت احتجاج أبي البركات بالإجماع، فيبقى السؤال: لماذا لم يذكره في الإغراب واللمع؟ فقد يكون والله أعلم أنه يرى أن الإجماع دليل معتبر في أصول الفقه، وليس في علم العربية؛ إذ إن في علم العربية قد يُخرق هذا الإجماع، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ جميع شرّاح الاقتراح – عدا محمود فجال – قد وافقوا السيوطي فيما قاله، ولم يعترضوا عليه(٨٩).

المبحث الثاني: استدراكات الشرّاح على السيوطي:

اختلف الشراح في استدراكاتهم على السيوطي بين مقلّ ومكثر، وإذا اعتمدنا ترتيبهم بحسب القلة والكثرة يكون ابن الطيب متفوقًا في ذلك، ثم ابن علان فمحمود فجال.

أما الفاضل الهندي فلم نقف له على استدراك يُذكر على السيوطي، وسنكتفي بذكر بعض الأمثلة لكل شارح والإحالة على بقية الاستدراكات.

فمن المواضع التي استدرك فيها ابن علان على السيوطي، ما جاء في شرحه قول السيوطي: ((قال أبو حيان أيضًا))(٩٠)، فذكر ابن علان أن كلمة (أيضًا) لا تستعمل إلا مع شيئين، بينهما توافق في المعنى، ويمكن الاستغناء بكل منها عن الآخر، وذكر أنها تعرب مفعولًا مطلقًا، حذف عامله وجوبًا، أو حالًا حُذف عاملها أو صاحبها، والتقدير على الأول: ((ارجع إلى النقل عنه رجوعًا)) وعلى الثاني بتقدير ((ارجع إلى ذكره ثانيًا))(٩١).

وذكر ابن علان أن ابن هشام(ت٧٦١هـ) توقف في عربيتها(٩٢)، فقال السيوطي: ((وكأنه ظنها مولدة في استعمال الفقهاء، وليس كذلك، فقد ثبت في الكلام الفصيح، روي أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن عمر وهو يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل، فقال عمر: ((لم تتخلفون عن الصلاة، فقال الرجل: ما هو إلا أن سمعت النداء، فتوضأت، فقال: أيضًا))، وفي لفظ: الوضوء أيضًا، وهو في الصحيح من حديث ابن عمر عن عمر))(٩٣). قال ابن علان: ((قلت: أورده في صحيح البخاري في باب غسل الجمعة: ((والوضوء أيضًا))، وقد تكلم بها النبي (صلى الله عليه وسلم)، أخرج البخاري عن سلمة بن الأكوع قال: بايعتُ النبي

(صلى الله عليه وسلم)، ثم عدلت إلى ظل الشجرة، فلما خف الناس قال: ((يا ابن الأكوع ألا تبايع؟ قلت: بايعت، قال: أيضًا))[٩٤].

وأخرج مسلم عن هند امرأة أبي سفيان، وقد ذكر للنبي(صلى الله عليه وسلم): ((وأيضًا، والذي نفسي بيده))[٩٥]، أي لتزيده في قلبك، وترسخ المحبة عندك؛ لأن الإيمان يقتضي ذلك[٩٦]، وابن علان مصيبٌ فيما استدركه على السيوطي، إذ الحديث في صحيح البخاري بلفظ ((والوضوء أيضًا))[٩٧]، ولم يقف بقية الشراح على أصل هذه الكلمة، والملاحظ أن ابن علان زاد أدلة أُخرى من الحديث الشريف تؤكد فصاحة كلمة أيضًا وعربيتها، وهي كذلك بما جاء في معجمات اللغة.

قال الخليل (ت١٧٥هـ): ((والأيض: صيرورة الشيء شيئًا غيره، وتحوله من الحالة أو يقال: آض شعره بياضًا...، ويقال: أفعل هذا أيضًا، أي عُدْ لِما مضى، وتفسير أيضًا زيادة من آض يئيضُ أي عاد يعود))[٩٨].

وفي تهذيب اللغة عن ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)[٩٩]: ((تقول: إفعل ذاك أيضًا، وهو مصدر آض يئيض أيضًا، أي: رَجَعَ))[١٠٠].

وفي لسان العرب: ((آض يئيض أيضًا: سارَ وعادَ، وآض إلى أهلة: رجع إليهم))[١٠١]

إذن كلمة (أيضًا) على نحو ما رأينا عربية فصيحة وهي مصدر (آض، يئيض) والتي تدل على العودة والرجوع.

وثمة استدراكات أُخرى لابن علان[١٠٢]، لكننا نكتفي بما ذكرنا لئلا يطول بنا المقام في هذا الموضع.

واستدرك ابن الطيب على السيوطي في مواضع عدة[١٠٣]، ومن ذلك ما جاء في شرح الكتاب السادس من الاقتراح وعلى وجه التحديد في المسألة الرابعة عشرة (في القولين لعالم واحد) فقد أورد السيوطي عن ابن جني أنه إذا ورد لعالمٍ في مسألة قولان، أحدهما مرسلٌ والآخر مَعلَلٌ، أُخذ بالمعلل، وتؤول المرسل[١٠٤]، ومثَّل ابن جني لهذه المسألة بما قاله سيبويه في التاء من (بنت) و(أخت) فذكر في موضع أنها للتأنيث، وذكر في موضع آخر أنها ليست للتأنيث، وعلله بأنَّ ما قبلها

ساكن، و(تاء) التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا إذا كان ألفًا، كـ(فَتَاْة) و(قَنَاْة) و (حصاْة) والباقي كله مفتوح كـ(رُطَبَة) و(عِنَبَة) و(علاّمة)، وقال أيضًا فلو سميت رجلًا بـ(بنت) و (أخت) لصرفته[١٠٥]

قال السيوطي: ((قال ابن جني: فمذهبه الثاني[١٠٦]، وقوله: إنها للتأنيث، محمولٌ على التجوُّز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث، بل أصل كـ(تاء) (عفريت) و(مَلكُوت) فإنها بدل لام (أخ) و(ابن) إذ أصلهما: (أخو و بنو)))[١٠٧].

قال ابن الطيب مستدركًا: ((والمصنف أراد أنَّ اللام حذفت منها وعوضت عنها هذه التاء، وقد جزم غير واحد بأنها غير عوض، وأنَّ (أختًا) و (بنتًا) صيغتان على حِدتهما، قالوا: وتاؤهما للإلحاق بـ(قُفل) و (جِذْع) وهو ظاهر كلام المجد[١٠٨]، كما بينته في حواشي القاموس. والله أعلم))[١٠٩].

وابن الطيب حيثما أطلق لفظة (المصنف) في شرحه أراد به السيوطي، والحق أن القول لابن جني، وليس للسيوطي فيه غير النقل بالمعنى، فاستدراك ابن الطيب كان واجبًا على ابن جني وليس السيوطي ولعله ظنَّ أنه للسيوطي وإنَّ كلام ابن جني قد انتهى عند قول السيوطي: ((قال ابن جني: فمذهبه الثاني))، والصواب أن كل ماجاء من قول السيوطي الذي ذكرنا وما بعده في هذه المسألة هو من الخصائص[١١٠]، ولاسيما القول بإبدال لام (أخو، وبنو) تاءً إلا إن ابن جني لم يقل: ((محمولًا على التجوز)) وإنما قال: ((إنها للتأنيث على المجاز، وأن يتأول، ولا يحمل القولان على التضاد، ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء، وإن لم تكن عنده للتأنيث، فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث ألا ترى أنَّك إذا ذكرت قلت (ابن) فزالت التاء من قولك: (ابنة) فلما ساوت تاء (بنت) تاء (ابنة) وكانت (تاء (ابنة) للتأنيث، قال في تاء (بنت) ما قال في تاء (ابنة)، وهذا أقرب ما يسمح به في هذه الصناعة))[١١١].

ولعل ابن الطيب في استدراكه على السيوطي انما أراد به ما نقله السيوطي عن ابن جني وارتضاه له، وسكت عنه، وأما ما احتج به ابن الطيب من كلام

الفيروزآبادي، فإنّ نص قوله في ذلك: ((وأما (بنت) فليس على (ابن) وإنما هي صفة على حِدة ألحقوها الياء للإلحاق، ثم بدلوا التاء منها))[١١٢].

أي إنَّ أصلها (بني) فأبدلت الياء تاء فصارت (بنت)، وقال المبرِّد(ت٢٨٥هـ): ((أمَّا (ابن) فنقول في مؤنثه (ابنة) وتقول (بنت) من حيث قُلت (أُخت)، ومن قلت (هنت) ولم نعرف هذه التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو))[١١٣]، وقول المبرِّد قريب ممّا قاله سيبويه وابن جني الذي تابعهما فيه السيوطي.

ولكن المبرِّد يرى أنه ليس من إبدال لام (أخو) و (بنو) وإنما من باب الحذف والإلحاق.

وأما الزجاج (ت٣١١هـ) فيرى أَنَّ الأصل في (بنت) (فِعْلة) كأنها مما حُذفت لامه، واختار أن يكون المحذوف من (ابن) الياء وليس الواو. أي (بني)، وأما ما يُذكر من أن الواو حُذفت لثقلها، فرد الزجاج ذلك بأن الياء تحذف للثقل أيضًا[١١٤].

وفي سياق ما ذكرنا من نص ابن جني الذي أورده االسيوطي والذي يدل على أصالة تاء (عفريت) و(مَلكوت) فقد اعترض ابن الطيب على ذلك فقال: ((وصريح كلامه أن التاء فيهما أصل، فوزن الأول (فِعْليلٌ) والثاني (فَعَلُول) محركة كـ(قربوس) والمشهور أنها زائدة فيها للمبالغة، فتأمل والله أعلم))[١١٥].

ولم يقف بقية الشراح على مسألة السيوطي هذه، كما وقف عليها ابن الطيب، فتابع ابن علان[١١٦] ما جاء في متن الاقتراح عن ابن جني، وأما الفاضل فاكتفى بخلاصة ما جاء في متن الاقتراح[١١٧].

وأما محمود فجال فقد وقف وقفة متواضعة فجاء بنص الفيروزآبادي في شرحه، وتابع ابن الطيب في زيادة التاء في (عفريت) و(ملكوت)[١١٨]، وأيد ذلك بما جاء في الممتع لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) وهو قوله: ((التاء في (عفريت) زائدة، وهي على وزن (فِعْلِيت)))[١١٩]، وفيه أيضًا: (زيدت التاء في نحو (ملكوت) لأنها بمعنى (المُلك) ووزنها (فَعَلُوت)))[١٢٠].

والحق أَنَّ سيبويه سبقهم إلى القول بزيادة (التاء) في نحو (عفريت)؛ لأنَّها من (العفر)[١٢١]، وقال في موضع آخر: ((تقول: (عفرٌ)، فيدلك على عفريت أنَّ تاءه زائدة))[١٢٢]، ووزنها عنده (فِعْليت)[١٢٣]، وحكم سيبويه أيضًا بزيادة التاء في ملكوت[١٢٤]، وهو على مثال (فَعْلَلُوت) في الاسم نحو: عنكبوت[١٢٥]، وتابعه في الحكم بزيادتها المبرِّد[١٢٦]، وتابعهم في ذلك ابن السراج فحكم بزيادة التاء في هذا الموضع؛ لأن (ملكوت) من (الملك)، (وعفريت) من (العِفر)[١٢٧] .

مِمَّا تقدم يتبين أن ابن الطيب كان مصيبًا في اعتراضه على أصالة التاء في (عفريت) و(ملكوت)، وأنهما زائدتان فيهما، وقد ذكرنا سابقًا أنَّ الكلام الذي اعترض عليه ابن الطيب هو كلام السيوطي نقلًا عن ابن جني، والحق أن السيوطي أجحف بنص ابن جني غاية الإجحاف؛ لأنَّ ابن جني لم يقل بأصالة التاء فيهما، ولكنه ذكر أن التاء في (بنت) و(أخت) بمنزلة تاء (عفريت) و(ملكوت)، كما أقرَّ بزيادة التاء فيهما في كتاب المنصف[١٢٨]، متابعًا بذلك سيبويه وبقية العلماء الذين أوردناهم.

وأما ما سوَّغ تنزيل التاء في (أخت) و(بنت) منزلة التاء في (عفريت) و(ملكوت) فقال: سيبويه: ((فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء (ألقت)، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنة، وتاء عفريت....، وكذلك التاء في بنت وأخت))[١٢٩]، فهما بالتاء وصلًا ووقفًا.

واستدرك محمود فجال على السيوطي في مواضع قليلة[١٣٠]، ومن ذلك:

ذكر السيوطي أن العلماء اتفقوا على أنَّ (معاذًا الهراء (ت١٨٧هـ) هو أول من وضع علم التصريف[١٣١]، قال محمود فجال مستدركًا على هذا القول: ((أقول: عناية (الهراء) أنها كانت في مسائل التمرين، وليس معنى ذلك أنه واضعٌ لعلم التصريف...)) [١٣٢].

وأورد محمود فجال قول الزجاجي (ت٣٤٠هـ): ((أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة يجمعها قولك: (اليوم تنساه) وهذا عمله أبو عثمان المازني))[١٣٣].

ولعل محمود فجال في إيراده قول الزجاجي يوحي بترجيحه أن الواضع الأول لعلم التصريف هو أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ).

وكانت أغلب الأخبار التي تواردت في أول من وضع علم التصريف، تدور بين نسبته إلى معاذ أو إلى أبي عثمان المازني[١٣٤]، مع ترجيح الأول، ونص على ذلك السيوطي في المزهر أيضًا[١٣٥].

وأورد ابن علان نصوصًا من كتب السيوطي تؤيده أن أول من وضع علم التصريف هو معاذٌ بن الهراء[١٣٦].

ولم يقف الفاضل الهندي على مسألة أول من وضع النحو والتصريف، وهو ما أفرد له السيوطي الكتاب السابع من الاقتراح، ووسمه بـ(في أقوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه)، وضم مسائل أولها (في أول من وضع النحو والتصريف)، ولم يذكرها الفاضل الهندي واكتفى ببقية المسائل التي تبين شروط المُستنبِط[١٣٧].

وتابع ابن الطيب ابن علان فيما جاء به في شرحه، ورجّح أن أول واضع لعلم التصريف هو (معاذ بن الهراء)[١٣٨].

وقال بعض المحدثين: ((لم يُعرف على وجه التحديد من الذي وضع علم الصرف؟ ومتى وضعه؟ وتضاربت الآراء في ذلك، فبعضهم يرى أن أول واضع له هو (معاذ بن مسلم الهراء الكوفي)، وقيل: إنَّ (أبا عثمان المازني البصري) هو أول واضع له، ويبدو أن الرأي القريب إلى الصواب، أن أول من وضع علم الصرف إنما هو أبو (الأسود الدؤلي) وكان ذلك بتوجيه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – عليه السلام – حيث إن النحو الذي وضعه كان خليطًا بمسائل صرفية، أما معاذ بن مسلم الهراء الكوفي، والمازني البصري فقد كان لهما الفضل في استقلاله عن علم النحو))[١٣٩]، وهذا القول له وجه ولاسيما أن خلط النحو بالصرف كان واضحًا في مصنفات الأوائل، ومنها كتاب سيبويه.

وفي ختام هذا البحث وعلى الرغم مما جاء من نقد الشّراح واستدراك بعضهم على السيوطي فإن ذلك لا يُقلل من شأن المصنف وكتابه؛ لأَنَّ الشّراح قد أنصفوه في كثير من المواضع، وأثنوا عليه وعلى جُهده في هذا الكتاب. وأما ما جاء من

نقدٍ سلبي، فنقول إنَّ السيوطي ليس معصومًا من السهو والزلل، فما عمله إلا عمل بشري يخطئ فيه صاحبه ويصيب وسبحان من يُصيِب ولا يُخطِئ.

الخاتمة

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، والصلاة والسلام على النبي محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم، وبعدُ...

فقد خلص البحث إلى نتائج أبرزها:

١. يعد كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي من أهم الكتب التي صُنفت في أصول النحو، لذا قصده العلماء من المتأخرين والمحدثين بالشرح من دون غيره مما صنّف في هذا العلم.

٢. لم يكن شراح الاقتراح مجرد ناقلين للآراء وشارحين لمعاني الاقتراح، وإنما كانوا يعرضون الآراء ويناقشونها وينقدون أصحابها ويستدركون عليهم، وكان معظم نقدهم واستدراكهم على السيوطي.

٣. شهد جميع الشرّاح للسيوطي بسعة علمه ومعرفته، فضلا عن امانته في عزو المنقولات، وهي شهادة طيبة تليق به.

٤. توجّه معظم نقد الشرّاح نحو أسلوب السيوطي في التعبير والنقل، فضلًا عن نقد آرائه وأقواله.

٥. كان ابن الطيب أكثر الشرّاح نقدًا واستدراكًا على السيوطي؛لذا جاء شرحه من أكبر شروح الاقتراح.

٦. اتسم نقد الشراح واستدراكهم على السيوطي بالموضوعية بعيدًا عن التعصب لأي طائفة أو مذهب، لذا جاء أغلب نقدهم واستدراكهم في محله، وقد تنوع نقدهم بين الإيجاب والسلب.

٧. كانت مصطلحات الشراح النقدية في غاية التحفظ، إلا ما أبداه الفاضل الهندي في نقده للسيوطي.

Abstract

Criticism of the proposal's interlocutors and their response to al-Suyuti (T 911H)

Keywords: Cash, Sharah, Istrak

Research is derived from a PhD thesis

Othman Rahman Humaid Al-Araki

Diyala University / College for Human Sciences

M. Hafez Rasheed Dhafir

Directorate General for the Education of Diyala

In this study, we discussed the criticisms of the proposers of the proposal and their response to al-Suyuti, in four explanations of the proposal's book:

١. Al-Falah Al-Falah, for the experts of the proposal, for Ibn 'Alan al-Siddiqi (1057 AH).

٢. Proposition in the fundamentals of grammar, for the Indian ideal (v. 1137 e).

٣. The publication of the Annunciation from the introduction of the proposal, to Ibn Tayeb al-Fassi (d. 1170 e).

٤. Al-Sabah in explaining the proposal, by Dr. Mahmoud Fajal (d. 1437 e).

The study was divided into two sections: Criticism of the suggestion of Suyuti and the criticism of the Suyuti style in expression and transport, and criticism of his opinions and statements. As for the second section, it was in the hadiths of al-Shara 'on al-Suyuti.

We adopted the analytical approach in studying the issues and presenting them to the sources so that we can find out the truth of the rulings of the critical commentators and their reasoning on al-Suyuti.

The sources varied according to the need to search for them.

The research concluded several results, including:

- The book of proposal in the grammarology of the Suyuti of the most important books that were classified in the science of grammar, so scientists intended to explain without any other than what was classified in this science.

- Criticism of the shrews and their emphasis on al-Suyuti objectivity away from the intolerance of any sect or doctrine, so came most of their criticism and recovery in place.

الهوامش

(١) يُنظر: داعي الفلاح: ٢٣.
(٢) قِراح الاقتراح: ٧٢.
(٣) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ٢٢٥/١.
(٤) يُنظر: الإصباح: ٨.
(٥) فيض نشر الانشراح: ٤٩٠/١.
(٦) يُنظر: داعي الفلاح: ٢٥، ٦١، ٧٤، ١٠٦، ١١٦، ٢٨٨.
(٧) الاقتراح: ٤.
(٨) داعي الفلاح: ٢٨.
(٩) يُنظر:عناية القاضي وكفاية الراضي: ٢٦٠/٣.
(٤) فيض نشر الانشراح: ١٨٠/١.
(١١) يُنظر: المفردات: ٩٤.
(١٢) يُنظر: القاموس المحيط (صنع): ٢٣٢/٢.
(١٣) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ١٨١/١.
(١٤) المصدر نفسه: ١٨٢/١.
(١٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٦/١، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٨، ٧٧٨/٢.
(١٦) الاقتراح: ١٠.
(١٧) قِراح الاقتراح: ٨٢.
(١٨) يُنظر: الإصباح: ٨٠، ٨١، ٩٠.
(١٩) أخرجه عمر بن شيبة (ت٢١٢هـ) عن عبد الأعلى ((قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا من لحنِ سنقيمه بألسنتنا))، تاريخ المدينة لابن شيبة: ١٠١٣/٣.
(٢٠) يُنظر: الإتقان: ٣٢٢/٢ – ٣٢٤.
(٢١) الإصباح: ٧٣.
(٢٢) الاقتراح: ١١.
(٢٣) داعي الفلاح: ٤٧.
(٢٤) فيض نشر الانشراح: ١٨٩/١.
(٢٥) المصدر نفسه: ١٧٧/١.
(٢٦) يُنظر: داعي الفلاح: ١٢٨، ٢٣٣، ٢٨٨.
(٢٧) يُنظر: لمع الأدلة: ٩٢.٩١.
(٢٨) الاقتراح: ١٠٣.
(٢٩) لمع الأدلة: ٩٣.
(٣٠) داعي الفلاح: ٩٦.

(٣١) لمع الأدلة: ٩٤.
(٣٢) داعي الفلاح: ٩٦.
(٣٣) المصدر نفسه: ٩٧.
(٣٤) يُنظر: المزهر: ١/ ٩٦ – ٩٧.
(٣٥) فيض نشر الانشراح: ٤١٢/١.
(٣٦) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٦/١، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٩.
(٣٧) الخصائص: ٢٤٢/١.
(٣٨) الاقتراح: ١٢١.
(٣٩) فيض نشر الانشراح: ٦٧٤/١.
(٤٠) يُنظر: الخصائص: ٢٣٢/١ – ٢٣٨.
(٤١) يُنظر: الإصباح: ١٨٨.
(٤٢) الخصائص: ٢٣٦/١.
(٤٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٦/١ – ٢٣٨.
(٤٤) الخصائص: ١٨٨/١.
(٤٥) يُنظر: داعي الفلاح: ١٤٢، ٢٣٣، ٣٠٦، ٤٣٧.
(٤٦) يُنظر: الخصائص: ١٦٩/١.
(٤٧) الاقتراح: ٢٢٦.
(٤٨) يُنظر: الخصائص: ١٦٩/١، والاقتراح: ٢٢٨.
(٤٩) الاقتراح: ٢٢٦.
(٥٠) داعي الفلاح: ٣٠٦.
(٥١) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٠٦.
(٥٢) هو محمد بن الرضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري زين العابدين المعروف بـ (ابن الرعاد) المتوفى سنة (٧٠٠هـ) كان نحويًا أديبًا شاعرًا أخذ النحو من (أبي عمرو بن الحاجب): يُنظر فوات الوفيات: ٣٥٦/٣، وبغية الوعاة: ١٠٣/١، وفيض نشر الانشراح: ٨٩٢/٢ (الحاشية): ٣.
(٥٣) فيض نشر الانشراح: ٨٩٢/٢.
(٥٤) يُنظر: داعي الفلاح: ٣٠٧.
(٥٥) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ٨٩٣/٢.
(٥٦) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها (الحاشية):٣.
(٥٧) ديوانه:١٦٦.
(٥٨) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥٩) الاقتراح: ١٨.
(٦٠) يُنظر: الشفاء لابن سينا: ٢١٩/٢.

(٦١) قِراح الاقتراح: ٨١.
(٦٢) يُنظر: ١٣.
(٦٣) يُنظر: منع الموانع: ٨.
(٦٤) داعي الفلاح: ٤٠.
(٦٥) منع الموانع: ٨.
(٦٦) المصدر نفسه: ٩.
(٦٧) داعي الفلاح:٥٤، وفيض نشر الانشراح: ٢١٨/١.
(٦٨) الأصول: ٦٣٠.
(٦٩) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ٨٧٣/٢، ٩١٤، ٩٧٤، ١٠٦٣.
(٧٠) الاقتراح: ١٤٥.
(٧١) فيض نشر الانشراح: ٧٤٥/٢.
(٧٢) يُنظر: داعي الفلاح: ٢٠٩.
(٧٣) فيض نشر الانشراح: ٨٧٣/٢ (الحاشية): ٥.
(٧٤) الصاحبي: ٢٧٠.
(٧٥) يُنظر: الإتباع: ٣.
(٧٦) يُنظر: الصاحبي: ٢٠٩.
(٧٧) اللّهجات العربية في التراث: ٢٦٩/١–٢٧٠، والمصطلح الصوتي عند علماء العربية: ١٣، واللّهجات العربية في كتب إعراب القرآن (دكتوراه): ٧٤.
(٧٨) يُنظر: المحتسب: ٣٧/١ – ٣٨.
(٧٩) يُنظر: الإصباح: ١٤٥، ١٦٢، ٢٢٥، ٢٥٥.
(٨٠) يُنظر: لمع الأدلة: ٨١.
(٨١) الاقتراح: ٩.
(٨٢) لمع الأدلة: ٩٨.
(٨٣) الاقتراح: (أحمد محمد قاسم): ٨.
(٨٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٨٥) الإنصاف: ٤٤٤/٢ – ٤٤٥ (المسألة: ٧٢).
(٨٦) المصدر نفسه: ٤٤٦/٢ (المسألة: ٧٣).
(٨٧) المصدر نفسه: ٥٨/١ (المسألة: ٩).
(٨٨) يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: ٢٠٧/٣ (المسألة:٣٢)، ٢٧٠/١٥ (المسألة: ٤٥).
(٨٩) يُنظر: داعي الفلاح: ٤١، وقِراح الاقتراح: ٨١، وفيض نشر الانشراح:٢١٩/١.
(٩٠) الاقتراح: ٢٨٢.
(٩١) يُنظر: داعي الفلاح: ٤١٢.

(٩٢) في مسند أحمد ((ولِمَ تحتبسون عن الصلاة: فقال الرجل: ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت، فقال: أيضًا، أولم تسمعوا أن رسول اللهﷺ يقول: إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل)) مسند أحمد: ١٥/١، ٤٦.

(٩٣) يّنظر: المسائل السفرية: ٣٠، والمزهر: ٢٥٦/١.

(٩٤) أخرجه البخاري برواية: ((...قال: وأيضًا، فبايعته الثانية..))، صحيح البخاري: ٦١/٤.

(٩٥) يُنظر: صحيح مسلم: ٥/ ١٣٠.

(٩٦) داعي الفلاح: ٢٠٣.

(٩٧) يُنظر: صحيح البخاري: ٣٠٢/٢.

(٩٨) العين (أيض): ٧٦/٧ .

(٩٩) يُنظر: إصلاح المنطق: ١٢٦.

(١٠٠) تهذيب اللغة (أيض): ٦٩/١٢.

(١٠١) لسان العرب (أيض): ١١٦/٧.

(١٠٢) يُنظر: داعي الفلاح: ٢١٦، ٣٢٤، ٣٩٦، ٤٢٨.

(١٠٣) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ١٩٨/١، ٢٠٢، ٤٠٢، ٤٦٩، ٧٢٦، ٩٥٣.

(١٠٤) يُنظر: الخصائص: ٢٠٠/١ – ٢٠٧، والاقتراح:٢٣١.

(١٠٥) يُنظر: الخصائص: ٢٠٢/١.

(١٠٦) أي سيبويه.

(١٠٧) الاقتراح:١١٢.

(١٠٨) يُنظر: القاموس المحيط: ٣٠٠/٤.

(١٠٩) فيض نشر الانشراح: ١١٣٢/٢.

(١١٠) يُنظر: الخصائص: ٢٠٠/١ – ٢٠٧.

(١١١) الخصائص: ٢٠٤/١.

(١١٢) القاموس المحيط: ٣٠٠/٤.

(١١٣) المقتضب: ٢٢٩/١.

(١١٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٠/١ – ١٣١.

(١١٥) فيض نشر الانشراح: ١١٣١/٢ – ١١٣٢.

(١١٦) يُنظر: داعي الفلاح: ٤١٦.

(١١٧) يُنظر: قِراح الاقتراح: ١٢٦.

(١١٨) يُنظر: الإصباح: ٤١٢.

(١١٩) يُنظر: الممتع: ٥٨/١.

(١٢٠) المصدر نفسه: ٢٧٦/١.

(١٢١) يُنظر: الكتاب: ٣١٦/٤.

(١٢٢) المصدر نفسه: ٤٤٣/٣.
(١٢٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٦٩/٤.
(١٢٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٤٣/٣.
(١٢٥) المصدر نفسه: ٢٩٢/٤.
(١٢٦) يُنظر: المقتضب: ٦٠/١.
(١٢٧) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٤٢/٣.
(١٢٨) يُنظر: المنصف: ١٦٩، ١٧٢.
(١٢٩) الكتاب: ١٦٦/٤.
(١٣٠) يُنظر: الإصباح: ١٦٩،٩٠، ٢٢٢.
(١٣١) يُنظر: الاقتراح: ٢٣٨.
(١٣٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٨.
(١٣٣) الإصباح:٤٠٢.
(١٣٤) يُنظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٢٦.
(١٣٥) يُنظر: المزهر: ٣٤٣/٢.
(١٣٦) يُنظر: داعي الفلاح: ٤٥٨ – ٤٥٩.
(١٣٧) يُنظر: قِراح الاقتراح: ١٣٤ – ١٣٥.
(١٣٨) يُنظر: فيض نشر الانشراح: ١١٥٥/٢
(١٣٩) المدخل إلى علم الصرف: ٢٧.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم مصدر العربية الأول

i. الإتباع، أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: عزّ الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.
ii. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٢٩٤هـ، ١٩٧٤م.
iii. الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود يوسف فجال، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
iv. اصلاح المنطق، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٤، ١٩٨٧م.
v. الأصول – دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة –بغداد، ١٩٨٨م.

vi. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
vii. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، نشر أدب الحوزة –ايران ٢٠٠٤.
viii. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب –القاهرة، ط٥، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
ix. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع –القاهرة، ٢٠٠٩م.
x. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، دار المعارف – مصر، ١٩٧١م.
xi. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والسخاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –لبنان، د.ت.
xii. تاريخ المدينة، أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة البصري (ت ٢٦٢هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طُبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد – جدة – السعودية، ١٣٩٩هـ.
xiii. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
xiv. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر – بيروت، د.ت.
xv. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى – بيروت لبنان، د.ت.
xvi. داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو، محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي المعروف بابن علان (ت ١٠٥٧هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٠هـ – ٢٠١١م.

xvii. ديوان عُبيدالله بن قيس الرّقيات، تحقيق وشرح د.محمود يوسف نجم، دار صادر بيروت، د.ت

xviii. الشفاء، ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، ترجمة وتحقيق: محمد الخضيري، وإبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ط١، د.ت.

xix. الشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء – بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

xx. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

xxi. صحيح البخاري، أو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة – دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.

xxii. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.

xxiii. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

xxiv. فيض نشر النشراح من روض طيّ الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

xxv. القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

xxvi. قِراح الاقتراح في أصول النحو لمحمد بن الحسن الأصفهاني، المعروف بالفاضل الهندي دراسة وتحقيق، علاء ماهر سلوم، ماجستير، كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م.

xxvii. الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

xxviii. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣،١٤١٤هـ.
xxix. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
xxx. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب – ليبيا، ١٣٩٨هـ – ١٩٩٣م.
xxxi. اللهجات العربية في كتب إعراب القران حتى نهاية القرن الخامس الهجري، منذر حسين الحلي، دكتوراه، كلية الآداب– الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.
xxxii. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
xxxiii. المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو، د. ممدوح مُحَمَّد الرمالي، منشورات جامعة المينا– مصر، ط١، د.ت.
xxxiv. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
xxxv. المسائل السفرية في النحو، أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار طيبة للنشر – الرياض، ١٤٠٢هـ.
xxxvi. مُسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
xxxvii. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة – الأردن، ط١، ١٩٩٣م.
xxxviii. معاني القرآن واعرابه، أبو إسحاق الزَّجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

xxxix. المقتضب، محمد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ت.

xl. المنصف، شرح أبي الفتح بن جني لكتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي، ط٢، ١٩٥٤م.

xli. منع الموانع لجمع الجوامع، تاج الدين السبكي (ت ٥٧٧هـ)، مخطوطات جامعة الرياض، مخطوطة رقم (٢).